

# تركيا قبل العثمانيين\*

## (كلود كاهن)

### قراءة الفضل شلق

#### تمهيد

ليست الكتابة عن تاريخ الترك قبل قيام الدولة العثمانية أمراً سهلاً. ولا يرجع ذلك فقط لقلّة الوثائق المكتوبة. بل أيضاً لأن هذه الشعوب كانت كثيرة التنقل، فتنشئ تحالفات ودولاً وامبراطوريات سرعان ما تتفكك وتنهار. كانت هذه الشعوب التي يغلب عليها اقتصاد البداوة والتركيب الاجتماعي البدوي (ص 3) تتحرك في فضاء واسع يمتد من مونغوليا إلى الفولغا، وأحياناً يصل إلى أوروبا، كما حدث في القرن الخامس على يد أتيليا ملك الهانز (ص 1). وما عرفت هذه الشعوب الكتابة إلا قليلاً. وكانت في معظمها شامانية الدين (ص 4). وقد انتشرت بينها ديانات أخرى صينية وهندوسية ومسيحية نسطورية ومانوية. وقد ورثت عن السكيثيين، الذين حل الترك مكانهم في وسط آسيا، سرعة الحركة والمهارة في استخدام القوس والنشاب والفروسية، فكانت الشعوب الأخرى المستقرة وراء حدودهم تخافهم وتهلع من غزواتهم.

بدأت أسلمة هذه الشعوب مع احتكاكها بالعرب المسلمين منذ نهاية القرن السابع الميلادي (ص 5)، وكان هذا الاحتكاك يتراوح بين الغزوات

المتبادلة والحروب والتبادل التجاري. وقد ازداد التواصل مع الهجرات السكانية التي تكثفت منذ القرن التاسع الميلاد بسبب الضغوطات السكانية في بلد المنشأ أي مونغوليا (ص 4). ويميز الكاتب بين دول أنشأها جنود أتراك من العبيد السابقين (كالدولة الطولونية أو الأخشيديّة أو الغزنوية) وذلك في الإطار الإسلامي العربي المتاح قديماً، وبين دول نشأت على قاعدة الهجرات السكانية كالدولة السلجوقية (ص 10). إن أول دولة تركية إسلامية هي الدولة القرخانية (ص 11) لا الدولة الغزنوية كما يزعم كثير من المؤرخين. وبموازاة دولة القرخانيين إلى الغرب نشأت دولة الغز السلجوقية (ص 13) في القرن الحادي عشر. ومن غير الممكن فهم نشوء هذه الدولة إلا على خلفية القرنين السابقين، العاشر والتاسع، حيث سادت الانقسامات المذهبية الحادة، وانتشر التشيع انتشاراً واسعاً ليسيّطّر في بغداد على يد البويهيين الديالمة الذين وضعوا الخلافة تحت رايّتهم بعد أن بلغت من الضعف مبلغاً كبيراً (ص 14). وكان التفكك الاجتماعي قد سمح بسيطرة أرستقراطيات عسكرية أجنبية (ص 15). وصار المسرح مهيناً للعزوف عن الانقسامات وعن التشيع إلى نوع من التدين السني شبه الصوفي.

### امبراطورية السلاجقة

هناك ضرورة لدراسة تاريخ السلاجقة كي نفهم كيف صارت آسيا الصغرى تركية (ص 19). ينتسب السلاجقة إلى سلجوق بن دقاق حسب روايات منقولة عن كتاب سياست نامه المفقود. وكان سلجوق يخضع لملوك الخزر. وقد انتقل أولاده إلى ما وراء النهر لمساعدة السامانيين، ثم لمساعدة الأمراء القرخانيين في حروبهم الداخلية بعد نهاية السامانيين (20). وكانوا مضطرين للاحتكاك بالغزنويين. ورغم محاولاتهم لتلافي الصدام، إلا أنهم اضطروا إلى خوض الحرب معهم في عام 1040 وانتصروا عليهم قرب مرو (ص 22). وقد ميزوا أنفسهم بالولاء لأمير المؤمنين في بغداد وبتبني خط سني كامل التشدد (ص 21). وخلال مسيرتهم غرباً اصطدموا بقبائل التركمان في غربي الهضبة الإيرانية واضطروا إلى توجيههم ضد بيزنطة كي يتفادوا

المشاكل الناتجة عن وجودهم وتحرشاتهم بالآخرين (23). وفي عام 1055 دخلوا بغداد بترحيب من الخليفة (ص 24). الذي خلع علي طغرل لقب «ملك الشرق والغرب» وأعطاه التفويض للسيطرة على كامل بلاد المسلمين. وفي عام (1063) تولى الحكم ألب أرسلان، ابن أخي طغرل، واستطاع الجمع بين الجناحين، الخراساني والعراقي - الإيراني للسلاجقة (ص 26). وفي توسعهم إلى الشمال الغربي اصطدم السلاجقة بالبيزنطيين وألحقوا بهم هزيمة منكرة في منزيكرت (ص 28). وكانت الأهمية التاريخية لهذه المعركة أن أرض الروم انفتحت أمام قبائل التركمان الذين صاروا يتجولون فيها كيفما شاؤوا (ص 29) ويشير لقب ملك شاه الذي اعتلى العرش عقب مقتل أبيه ألب أرسلان، الفجائي إلى تحول ثقافي لدى السلاجقة باتجاه تبني الثقافة العربية - الفارسية. وكانت إحدى الدعائم التي قامت عليها الإمبراطورية، إضافة إلى حسن استخدام الدبلوماسية والحرب، هي الرغبة العامة لدى الناس بإحلال السلام والنظام تحت حماية حكم قوي (ص 30). وقد بلغت الإمبراطورية السلجوقية أقصى توسعها حوالي عام 1090 إذ شملت معظم بلاد المسلمين الآسيوية (ص 32).

لقد تبني السلاجقة تنظيماً عربياً - إيرانياً بمقدار ما هو تركي، وهناك سؤالان أولهما يتعلق بعناصر هذا التنظيم التي تنفرد بها الخصوصية التركية، والثاني يتعلق بالعوامل التي يجب إدراكها من أجل فهم «تركيا» التي سوف تحل في آسيا الصغرى. وهذه هي المرة الأولى التي ندرس فيها هجرة شعب بكامله ولا يقتصر الأمر على إدخال أتراك فتيان كأفراد سرعان ما ينسون جذورهم (ص 32). وقد كانت الجيوش المحترفة تتشكل في معظمها من هؤلاء الترك الذين يجندون مباشرة من أواسط آسيا والذين يختلفون في ثقافتهم عن الشعوب التركية المهاجرة نحو الغرب. وهي شعوب بلغت أعدادها عشرات الألوف من البشر (لكن أياً منهم لم يبلغ مئات الألوف) برجالهم ونسائهم وأطفالهم وحيواناتهم (ص 33).

يشعر بعض الأتراك المعاصرين بالنقص لأن أسلافهم الأوائل كانوا من

البدو (ص 33)، لكن النظرية التي تعتبر أن البدو هم دائماً عنصر تخریب هي نظرية خاطئة (ص 34)، إذ إن اقتصاد البداوة يستجيب لمتطلبات أنواع معينة من الأقاليم، وربما قاد إلى تحسين الزراعة لا العكس. لكن التركمان سرعان ما أضاعوا مركزهم كقاعدة للدولة السلجوقية (ص 35). ومن علائم التحول الأخرى تبني السلاجقة لأسماء عربية مما يشير إلى انغماسهم في ثقافة الشعوب الإسلامية المغلوبة. وكالعادة كانت المشاكل المتعلقة بالوراثة أهم العوامل المؤدية إلى عدم الاستقرار السياسي؛ فجميع أفراد العائلة لهم حصة في الوراثة، لذلك يتحاربون عند موت كل سلطان في سبيل وراثة العرش (ص 37). وقد أدت هذه الحروب الداخلية إلى ازدياد استخدام العبيد في الجيش والتخلي تدريجياً عن الاستعانة بالقبائل التركمانية. وهذه كانت حال جميع الدول العربية - الإيرانية من قبل (ص 38). يختلف جيش السلاجقة عن البويهيين بضخامته، وذلك يطرح مسألة رواتب الجند بحدّة أكبر، وهذا يؤدي بدوره إلى تعقيد مسألة الإقطاع.

إن الإقطاع نظام قديم، بدأ منذ الفتح العربي، فالإقطاعات تمنح للعسكريين بدل الرواتب لقاء واجبات عسكرية يؤدونها. لكنه بقي في أيام السلاجقة كما في أيام البويهيين يقيد حقوق الملكية ولا يعطي المقطعين حقوقاً سنّورية كما في أوروبا الفيودالية. فالأرض الممنوحة يمكن انتزاعها من المقطع. وكان ذلك أحد الأسباب التي جعلت المقطعين لا يهتمون كثيراً بإنتاجية الأرض؛ لكن هذا النظام كان مفيداً للحاكمين (ص 39)، رغم أنه يمكن أن يؤدي إلى نتائج عكسية في حال ضعف الدولة المركزية (ص 40).

قبل السلاجقة كان نظام الأمن في الداخل لا يعتمد على الشرطة بل على ميليشيات محلية، وهذه كانت تشكل خطراً على الحكام الأجانب المكروهين. وقد وضع السلاجقة مكانها فرقاً نظامية (الشحنة). ويصف نظام الملك، وزير ملك شاه، نظام الحكم والإدارة في كتابه سياست - نامه الذي يعبر عن تراث إيراني - إسلامي. وفي أيام السلاجقة كان لمختلف الإدارات وكلاء ذوو أسماء فارسية، لكن لغة الدواوين بقيت عربية (ص 41).

لقد تدهورت العلاقة بين الخلافة والسلطنة (حامية الخلافة) بعد موت ملك شاه. لكن المرحلة السلجوقية شهدت نشوء حركة تنظيم سني قوي التشدد. وكانت ظروف المرحلة تقتضي السير في هذا الاتجاه أكثر من ميول الحكام (ص 42). وكانت مؤسسة «المدرسة» هي الشيء الجديد الذي استحدثه السلاجقة، وكانت تعبر عن ذلك الاتجاه. لكن الشيع المذهبية الأخرى لم تضطهد، إلا عندما كانت تشكل خطراً سياسياً. وفي تلك الفترة أيضاً توسع الإطار السني ليستوعب الصوفية (ص 43). وكان الغزالي هو المعبر الأكثر وضوحاً عن هذا الاتجاه العريض. ومن المعلوم أن التركمان المنخرطين حديثاً في الإسلام كانوا أكثر ميلاً للصوفية. ولم يتغير موقف التسامح تجاه المسيحيين رغم الحملات الصليبية (ص 44). وليس في تاريخ الإسلام اضطهاد ديني حقيقي إلا في أيام الخليفة الفاطمي، الحاكم بأمر الله (ص 45).

ما تغير الاتجاه التاريخي رغم الانهيار السياسي بعد ملك شاه. وكان من أسباب الانهيار عدم وجود قانون محدد لتوارث السلطة، والفوضى الناتجة عن تصرفات التركمان، وانتهاء التوسع والفتوحات ذات المردود العالي من الغنائم، وتهديدات الحشاشين (ص 46). ومع انقراض عقد السلالة السلجوقية (التي انتهت عام 1192م)، وضعف السلطة انتعشت آمال الخلافة (ص 47). وكان الانحلال في خراسان التي خضعت لتعديلات المغول الخيتاي أسرع مما في غيرها من المناطق (ص 48). وتعاظمت بالمقابل سلطة القوى المحلية المعبرة عن نفسها بتنظيمات «الفتوة». وقد نجح الخليفة الناصر في قيادة الفتوة في بغداد وفي إعادة تنظيمها كما استطاع استيعاب الحشاشين (ص 49). وقد انتشرت حركات الفتوة لتشمل ديار الإسلام (ص 50).

وفي أيام السلاجقة حلت الفارسية مكان العربية كلغة المثقفين، وترجم العديد من المؤلفات العربية القديمة من العربية إلى الفارسية. ولم تحدث في أيام السلاجقة تطورات تقنية هامة على صعيد الفنون، لكنهم توسعوا في بناء الجوامع والمدارس، مما يشير إلى أن الترك، حتى عندما لا يكونون خلاقين،

يتيحون المجال للآخرين للتطور والإبداع (ص 51).

### تركيا في آسيا الصغرى

ما خلف الترك حتى أواخر القرن الثاني عشر وثائق تاريخية مكتوبة (ص 55). تحسن الوضع قليلاً في القرن الثالث عشر (ص 57)، لكنه تراجع في القرن الرابع عشر (ص 58) بعد تفكك امبراطورية المغول؛ لذلك تؤخذ المعلومات من مصادر غير تركية.

تشكل هضبة آسيا الصغرى مستطيلاً طوله 750 ميلاً وعرضه 300 إلى 375 ميلاً. وهي منطقة جبلية تتخلها وديان، وتتميز بفروقات مناخية حادة (ص 61). وخطوط الاتصال الرئيسية، الطبيعية والتاريخية، هي دائماً ذات اتجاه غربي - شرقي، وإن وجدت خطوط أخرى من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. وقد تغيرت أسماء المدن والقرى عبر التاريخ مما يجعل البحث التاريخي حول المنطقة أكثر صعوبة (ص 63).

لم تكن آسيا الصغرى في القرن الحادي عشر زاخرة بالحضارة والمدن كما في أيام الرومان، إذ عانت، خاصة في المناطق الحدودية زمناً طويلاً من الحروب والحروب المضادة والنهب والتخريب، بين البيزنطيين والمسلمين. وكانت المناطق الحدودية خالية من الناس أو مسكونة فقط بالغزاة والمرابطين (ص 64). وكان البيزنطيون قد لجأوا إلى إسكان بعض هذه المناطق أو إحلال العسكر النظاميين مكان الغزاة المتطوعين (ص 65). لكن الانقسامات الحادة في الأناضول أضعفت مقاومتها، كما أن تكتيك الحرب للعسكر البيزنطيين ذوي السلاح الثقيل والمراكز الثابتة كان غير مجد في وجه المقاتلين الترك السريعي الحركة (ص 66). وكانت معركة منزيكرت في 1071م حداً فاصلاً بين مرحلتين من غزو الترك المتواصل في الأناضول. قبل ذلك يصف مؤرخو الأرمن في 1029م غزاة طوال الشعر، فرساناً يستخدمون القوس والنشاب، الذي لم يكن معروفاً لديهم (ص 67). وقد كانت الغزوات من الشرق إلى الغرب لا تتوقف (ص 69). لكن التركمان قبل منزيكرت لم

يكونوا يفكرون بالبقاء في الأناضول بعد غزواتهم. ولم يكن ألب أرسلان المنتصر في هذه المعركة، والذي أسر إمبراطوراً بيزنطياً لأول مرة في التاريخ، يتوقع سقوط بلاد الروم؛ بل سيحدث ذلك تدريجياً بفعل تعاقب الأحداث (ص 72).

يصعب وضع تصور دقيق للأحداث بعد منزكرت حتى الحملة الصليبية الأولى. فقد بقيت قوات بيزنطية في الأناضول، حتى أرمينيا شرقاً، لكنها كانت تتصرف على هواها. وكانت هناك أيضاً قوات من الترك في الأناضول. وقد راوحت المرحلة بين الحرب والتفاوض بين البيزنطيين والسلاجقة. وبقيت في الذكرى بعض الأحداث بالصدفة، وأخرى لم تعرف أو نسيت. ولا يوجد سبب للاعتقاد أن ملك شاه ووزيره نظام الملك عدلا عن سياسة ألب أرسلان في عدم ضم بلاد الروم (ص 73). لكن الأمر الواضح الآن هو أن البيزنطيين أنفسهم شجعوا الترك على الانتشار في الأناضول لاستخدامهم في صراعاتهم على السلطة التي كانت كثيرة ومتواصلة. ولم يكن البيزنطيون ينظرون إلى الترك كأعداء بالطريقة التي كانوا يرون العرب (ص 76). وهناك اعتقاد بأن سليمان السلجوقي احتل نيقيا ثم قونيا ثم أنطاكية بمباركة من الفريق البيزنطي الحاكم (ص 77). وكان ملك شاه كأبيه غير راغب بضم بلاد الروم. وقد تمزقت الامبراطورية السلجوقية بعد موت ملك شاه وتوقف التدخل في آسيا الصغرى، وبقيت الحالة هكذا حتى مجيء الصليبيين. وفي هذا الوقت ظهر تهديد آخر من الترك الآتين من أوروبا والذين كانوا يسكنون مناطق الدانوب الأسفل (ص 81). وفي ملطية في قلب الأناضول ومركز مواصلاتها ظهر دانشمند (الرجل المتعلم) الذي حيكت الأساطير الكثيرة حوله، في الملحمة الرومانطيقية دانشمند نامه (ص 82).

لم يأبه الترك في الأناضول لمرور الحملة الصليبية الأولى، لكن هذه الحملة قطعتهم عن البحر وحصرتهم في الهضبة (ص 84). وفي الوقت نفسه أدى نشوء الممالك الصليبية والأرمنية إلى قطع الصلة بين ترك الأناضول والعرب المسلمين في مصر وبلاد الشام. وقد تشكل المجتمع الإسلامي -

التركي في آسيا الصغرى خارج المجال العربي الإسلامي، وكانت لذلك آثار هامة سنراها فيما بعد (ص 85).

وقد وقعت معركة الخابور في عام 1107 بين سلاجقة الروم بقيادة السلطان قلقج أرسلان من جهة وسلاجقة الشرق بقيادة السلطان محمد. وقتل السلطان قلقج أرسلان في هذه المعركة. وقد تحرر ترك الأناضول بعد هذه المعركة من تدخلات سلاجقة الشرق، وبقوا معزولين في الأناضول، نسبياً، لمدة قرن من الزمان (ص 90) ولم تحدث عندهم تغييرات تذكر خلال تلك الفترة.

ولم يمنع صعود دولة الدانشمند وعودة بعض القوى الامبراطورية البيزنطية بين عامي 1110 و 1141 من استمرار المنازعات والحروب على جميع الأصعدة. وقد كان أباطرة البيزنطيين يرون في الفرنجة الصليبيين أعداء أشد خطورة من الترك (ص 91). انشأت تحالفات تركية - صليبية وبيزنطية - تركية (ص 93). وقد قتل سلطان السلاجقة على يد أتباعه عندما قدم تنازلات للبيزنطيين لم تكن مقبولة لديهم (ص 92). وكان قادة الترك يلجأون للبيزنطيين أحياناً، كما كان قادة البيزنطيين يلجأون للترك طلباً للنجدة (ص 94).

وفي النصف الثاني من القرن الثاني عشر تضاعف حجم الدانشمنديين بسبب موت أميرهم محمد، وخلاف أولاده على الوراثة، فتحول مسعود السلجوقي إلى لعب دور الحكم بينهم (ص 96). ومع وصول الحملة الصليبية الثانية كانت العلاقات بين البيزنطيين والصليبيين سيئة، فقد كانت لدى الصليبيين صورة مبسطة ساذجة، أقنعوا بها الأوروبيين، عن العلاقات البيزنطية التركية، فلم يتفهموا أوضاع البيزنطيين، ولم يروا أنه ما كان لدى ترك آسيا الصغرى اهتمام بالقدس، وكانت لديهم الفكرة الخاطئة بأن جميع المسلمين موحدون، في حين لم يكن المسيحيون موحدين (ص 97). ولم يعر الصليبيون اهتماماً للإغريق الذين تبادلوا المساعدة مع الترك الذين كان هدفهم الأساسي هو السلم مع القسطنطينية (ص 98). وقد كانت التحالفات



بين مختلف الأطراف تتبدل دائماً، وكذلك الانسحابات كانت متبادلة (ص 99).

لم تكن مختلف الأطراف تسعى إلى مواجهة شاملة (ص 103). لكن المواجهة الكبرى حصلت في عام 1176 في ميريوكينالون بين البيزنطيين بقيادة إمبراطورهم والسلاجقة بقيادة قلعج أرسلان. وكان النصر حليف السلاجقة. وكانت هذه المعركة توازي في أهميتها معركة منزيكرت التي حدثت قبل حوالي مئة عام. فقد تبرهن نهائياً أن وجود الترك في الأناضول ليس سطحياً ولا مؤقتاً أو يمكن تجاوزه، بل هو أمر يجب التعايش معه. والمغزى الآخر لهذه الحرب كان أيضاً انهيار المشروع الفرنجي البيزنطي الكبير. ومرة أخرى، فرضت الحرب على السلطان السلجوقي ولم يسع إليها (ص 104).

من ناحية أخرى، صعد في هذه الفترة نجم صلاح الدين الأيوبي في الشام والعجيرة ومصر، وكان قلعج أرسلان مضطراً لمساعدة خصومه. وعندما مات الإمبراطور البيزنطي في 1180، وبعد معركة ميريوكينالون، ظهرت بجلاء قوة الاختراق التركماني وصعوبة مواجهته. ثم جاءت الحملة الصليبية الثالثة بعد أن حقق الترك انتصارات متتالية في الأناضول (ص 105).

عندما حقق السلاجقة أقصى النجاح لدولتهم في القرن الثاني عشر اهتزت هذه الدولة بسبب هذا التوسع نفسه. يكمن السبب خارج الدولة وخارج آسيا الصغرى أيضاً. فقد أدت القلاقل الناتجة عن حركة التركمان الواسعة في خراسان إلى درة فعل خوارزمية وصلت آثارها البعيدة إلى أذربيجان وأرمينيا وآسيا الصغرى. وما هو أكيد أن قتالاً نشب في ديار بكر وديار ربيعة بين التركمان بقيادة رجل يسمى رستم وبين الأكراد. وقد ذبح التركمان الأكراد ومضوا في ارتكاب المذابح في جورجيا وصولاً إلى كبادوقيا، ولم يميزوا بين الأديان في ارتكاب المذابح، ووصلوا إلى كيليكيا في شتاء 1186/87 وإلى شمالي سوريا وممالك الفرنجة (ص 110). وقد جابههم الفرنجة وقتلوا رستم. لكن التركمان استمروا في ارتكاباتهم بعد مقتله.

وعند بلوغه سن السبعين قسم قلعج أرسلان أراضي الدولة بين أولاده وأخيه وابن أخيه، وبلغت القسمة إحدى عشرة حصة. وحاول الابن الأكبر قطب الدين السيادة مكان أبيه والسيطرة على العاصمة قونية (ص 111)، ونجح في فرض نفسه على والده. صادف هذا الأمر مرور الحملة الصليبية بقيادة فريدريك بربروسا الذي اتصل بالسلطان وأخذ وعداً منه بعدم التحرش، كذلك اتصل قطب الدين به لنفس الغرض (ص 112). لكن ذلك لم يمنع التركمان من التحرش بقواته. فقد كان لديهم ميل طبيعي لمهاجمة جيش بربروسا، بغض النظر عن افتقارهم للانتظام. وفي نفس الوقت كان قلعج أرسلان يهنيء صلاح الدين على استعادته القدس في 1187م، وخطب ابنته لابنه قطب الدين (ص 113). فحاصر الصليبيون قونيا، وحاول قلعج أرسلان التفاوض، واضطر إلى إعطاء بربروسا رهائن، يستعادون عند وصوله إلى كيليكيا؛ لكن هذا غرق في أحد أنهارها في عام 1190م. واضطر قلعج أرسلان للهرب من قطب الدين الذي كان يصطحبه في إحدى غزواته ضد أخيه نور الدين، وهام على وجهه، حتى وفاته عام 1191 وعمره 77 عاماً معتبراً ابنه كيخسرو خليفته (ص 114). ولم ينجح هذا في إقناع إخوته بسيادته عليهم إلا بعد هربه ثم موت قطب الدين ثم موت خليفته ركن الدين واتفق الأمراء على استعادة كيخسرو. ولا لزوم لتكرار أن أزمة الدولة السلجوقية لم تؤد إلى إبطاء نشاطات التركمان ولا إلى الانهيار على الحدود مع البيزنطيين. بل العكس هو الذي حصل، إذ كانت لدى البيزنطيين انقساماتهم أيضاً (ص 115). وكان هؤلاء يحتاجون إلى السلم مع السلاجقة كي يستطيعوا مواجهة اللاتين (ص 116). فصارت الانقسامات البيزنطية أيضاً عاملاً مساعداً للسلاجقة. وكان هؤلاء يحاولون الوصول إلى منافذ على البحر (ص 117). وفي مطلع القرن الثالث عشر تجاوزت الدولة السلجوقية أزمته واستطاعت تحقيق تقدم إضافي، وبلغت قمة توسعها في الأربعين عاماً القادمة (ص 118).

عقد كيخسرو اتفاقاً مع لاسكاريس البيزنطي عند اعتلائه العرش ومضى في إنعاش سياسة أسلافه الشرقية وفي محاولة إيجاد منافذ على البحر (ص 119). لكن المشاكل التي أثارها التركمان أدت إلى مواجهة بين كيخسرو

ولاسكارس؛ انتصر بنتيجتها كيخسرو لكنه قتل في المطاردة بعدها وذلك في عام 1211م. واضطربت الأمور بسبب الخلاف على وراثة العرش بين أبنائه الثلاثة، وانتصر كيكافوس بدعم خارجي (من مغيث الدين حاكم أرضروم وليو الأول ملك أرمينيا وظاهر الدين أمير الدانشمند) ودخل قونية (ص 120). وعقد كيكافوس صلحاً مع لاسكارس لم يعتبره الطرفان مهماً، إذ كانت بنوده عادية، لكنه دام خمسين عاماً. وكانت الاضطرابات التي حلت بالعالم الإسلامي تفرض نفسها: حركات التركمان والغزوات الخوارزمية ثم المغولية وصعود الدولة الأيوبية (ص 121).

وفي عام 1220 مات كيكافوس بينما كان يهيء لحملة في الشرق. وخلفه أخوه كيقباز دون صعوبة (ص 124). وهو الذي يحفظ له التاريخ صيتاً أكثر بريقاً من سلاطين السلاجقة الآخرين (ص 124). وقد حقق كيقباز انتصارات على شواطئ البحر الأسود الشمالية (ص 125). واستطاع توحيد آسيا الصغرى وتوسع في الجزيرة العليا وفي شمال الشام (ص 126). وكان انتصاره الأكبر ضد جلال الدين منكوبرتي، ابن خوارزم شاه محمد الذي أخرجه المغول من بلاده (ص 128). لم ينهزم جلال الدين من قبل في وجه أي قوة غير مغولية، مما أعطى كيقباز السمعة بأنه السلطان الذي لا يقهر. وقد توسعت امبراطورية سلاجقة الروم شرقاً لمواجهة المغول، كما توسعت من قبل الامبراطورية البيزنطية شرقاً لمواجهة الترك، ولقيتا المصير نفسه (ص 130).

كان كيقباز في أوجه قوته سلطان آسيا الصغرى دون منازع (ص 132). وقد خضعت له الدول المسيحية المجاورة. وفي آخر أيامه ظهر الخطر المغولي، لكنه توفي في عام 1237. ونشبت حرب دامية لتقرير من يرث العرش، وانتصر فيها كيخسرو رغم أن الأب كان قد أخذ البيعة لابنه الآخر عز الدين (ص 133). وقد حقق كيخسرو سلطة تعادل ما حققه أبوه (ص 135). لكن ثورة بابا إسحق أضعفت السلاجقة في الوقت الذي وصل فيه المغول. فقد ثار بابا إسحق عام 1240 معلناً أنه رسول الله، وسيطر على مناطق واسعة وتبعه كثير من التركمان وغيرهم، واستمرت حركته حوالى عامين

أو ثلاثة، وقبض عليه وقتل لكن حركة اتباعه استمرت. لا نعرف ما هي تعاليم بابا إسحق ولا ما هي أهدافه (ص 136)، ولا نعرف أيضاً مدى تأثير أحداث الشرق وهرب الخوارزمية وأثرها على التركمان، لكن هذه الحركات استدعت حشد الجيوش لإخضاعها في حين أنه كان يجب أن تكون هذه الجيوش في مكان آخر. فقد صادف مجيء المغول فترة ضعف السلاجقة (ص 137). ففي يوم واحد من عام 1243 أزيل جيش السلاجقة من الوجود في معركة قرب أرزنجان، وحدث تحول في تاريخ آسيا الصغرى، تحول لا عودة عنه (ص 138).

### المجتمع والمؤسسات قبل المغول

إن «تترك» آسيا الصغرى أمر يثير الدهشة. ومن غير الممكن إعطاء أرقام دقيقة حول الهجرات التركية؛ لكنها لا يمكن أن تكون أكثر من بضع مئات من الآلاف للموجة الواحدة. والمعروف أن الجيوش في ذلك الوقت لم يكن يتجاوز عدد الواحد منها بضعة آلاف من الرجال. وقد كانت آسيا الصغرى قليلة السكان عند وصول التركمان إليها. يضاف إلى ذلك أن عناصر السكان المسيحيين كانت متفرقة، ففي حين كانت هناك مناطق إغريقية وأخرى أرمنية، الخ... كانت هناك جماعات تركمانية في كل منطقة (ص 143). وعندما كانت الموجات الجديدة تصل كانت تجد البيئة الثقافية أقرب إلى المألوف لديها مما في المناطق العربية. ولم يكن الاختلاط بغير الترك يؤدي إلى فقدان الهوية التركية (ص 144)، علماً بأن السمة التركية لم تعم على الترك المسلمين إلا في أيام المغول (ص 145).

إن تترك الريف تم على يد التركمان. وهناك نوعان من البدو، بدو الجمال ذوو الأسفار الطويلة، وبدو الغنم ذوو الأسفار القصيرة، وهذا كان النوع الغالب في تركيا. لكن البداوة الصرفة لا توجد إلا نادراً (ص 146). وقد عاش المسلمون والمسيحيون جنباً إلى جنب، وبقيت أكثرية الريف مسيحية؛ ولم يؤد الاختلاط بالزواج إلى إضعاف العنصر التركي (ص 147). ولم تكن الروح القبلية قوية عند الترك كما عند العرب، والمهاجرون لم

يدخلوا آسيا الصغرى كجماعات قبلية كبيرة بل كمجموعات تتكون من عناصر قبلية متعددة (ص 149).

لقد كان ترك آسيا الصغرى مسلمين رسمياً، ولم يكن الآخرون كذلك. لكن لا يمكن افتراض التماهي الكامل بين التتريك والتحول نحو الإسلام (ص 150).

كانت آسيا الصغرى من قبل منطقة للمدن فيها دور هام. وفي بداية الهجرات التركمانية كانت المدن تتأثر بالغزو، لكن المدن في المناطق المستقرة كانت المكان المفضل لنزول زعماء القبائل (ص 151). فقد كانت المدن كما في المناطق الإسلامية الأخرى هي المراكز السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان التأثير الفارسي في هذه المدن قوياً، واستخدام اللغة الفارسية منتشرًا. وفي حين واجه ممالك مصر السكان المحليين كأتراك، فإن ترك آسيا الصغرى واجهوا التركمان كمسلمين يتكلمون الفارسية أو التركية. وهنا أيضاً حدث التتريك النهائي، وإن بشكل غير كامل، في المرحلة المغولية وما بعدها (ص 153).

في هذا الوقت لم تكن بعد غالبية السكان تركية ولا إسلامية ولا موحدة، لكن وطنياً تركياً كان في طور التكوين، لأن آسيا الصغرى تختلف عن المناطق الأخرى، الخاضعة سياسياً للحكم التركي، كان يستوطنها شعب تركي يجعل منها داراً له، وكان هو الذي له الغلبة في حين كان السكان المحليون منقسمين فيما بينهم. ولم تكن السمة التركية شاملة لجميع المسلمين ولا حتى لجميع الأتراك، لكن الاتجاه الغالب كان يشير إلى ذلك (ص 155).

ومن الناحية الاقتصادية يتحدث الرحالة المعاصرون عن ازدهار آسيا الصغرى، ويعطون بذلك صورة مختلفة عن التي حملها مؤرخو الحملة الصليبية الأولى والتي تشير إلى خراب ودمار شاملين. ففي مجال الزراعة لم تكن حياة الأرض غيابة، كما كان الحال تحت حكم البيزنطيين، بل كان سادة الأرض الأتراك يسكنون الأرض ويهتمون بها. وكان السلاطين يهتمون

بإسكان المناطق الحدودية (ص 156)، ويهتمون باستغلال المناطق الداخلية. وكان هناك ازدهار حقيقي في النصف الأول من القرن الثالث عشر (ص 157). ويشير الرحالة من ابن بطوطة إلى أبي الفدا إلى ابن سعيد إلى العمري إلى كثرة الأشجار المثمرة، وإلى أن ملكيتها لم تكن فردية كما في ديار الإسلام الأخرى (ص 158). وكان استخدام عربات الجر شائعاً، وكانت الثيران تجرها. وكانت الخيول أيضاً كثيرة العدد (ص 159).

وكانت آسيا الصغرى غنية بالمناجم، فقد كانت هي المصدر الوحيد لحجر الشب Alum إلى أوروبا (ص 160). وتوفرت فيها مناجم Lapis-Lazuli ومناجم الملح والحديد والفضة، وأكثرت فيها صناعة النسيج والفخار (ص 161) والسجاد (ص 162).

وكانت الطرق التجارية تخرق الأناضول لتجتمع في القسطنطينية، وفي الاتجاه المقابل تتفرع كالمروحة باتجاه سوريا والجزيرة وأرمينيا وأذربيجان وإيران. وكان طبيعياً في البداية أن تصاب التجارة بعدم انتظام نتيجة الحروب المتواصلة (ص 163) إلا أن المرافئ والمحطات التجارية صارت تستقبل تجاراً مسلمين وبيزنطيين وفرنجة وبنادقة، كما كان تجار سلاجقة يقيمون في البندقية (ص 165). وقد أعطى السلاجقة لتجار البندقية امتيازات خاصة ضريبية وقضائية (ص 166). وبنوا العديد من الخانات (القيساريات) لاستقبال التجار (ص 167). والأكد أن آسيا الصغرى شهدت قرناً (امتد حتى بدايات الحكم المغولي) من التطور الاقتصادي الذي لم يكن له مثيل لا من قبل ولا من بعد (ص 168).

وكانت النقود تسك من النحاس، ثم من الفضة في أيام قلعج أرسلان، ثم من الذهب في القرن الثالث عشر. وفي البداية استخدموا نقوداً بيزنطية، ثم تمت أسلمها فيما بعد (ص 170). وكان التحول نحو استخدام الذهب دليلاً على النمو الاقتصادي خاصة وأن الذهب لم تكن مصادره داخلية، بل خارجية. كما أن هذا التحول حدث في وقت تراجع استخدام الذهب في ديار الإسلام الأخرى (ص 171). وكانت الأوزان والمقاييس متنوعة الأصول،

وربما كانت هناك استمرارية مع العصر البيزنطي فيما يتعلق بمقاييس الأرض، ومع العالم الإيراني فيما يتعلق بأوزان ومقاييس التجارة (ص 173).

كان عثمان طوران أول من لاحظ أن نظام إجارة الأرض في تركيا القروسطية يتميز بملامح أصيلة وخاصة به. وقد كان البيزنطيون والمسلمون يميزون بين الملكية الخاصة (ومعظمها فردية) وملكية الدولة (ص 173). وقد تناقشت ملكية الدولة في الامبراطوريتين على مشارف الفتوحات التركية فقد منحت الكثير من الأراضي للأفراد، كما نشأت ملكيات خاصة على حساب الفلاحين الأمراء والملوك الصغرى. لقد كان الترك في وسط آسيا وإيران على معرفة بمختلف أنواع إجارة الأرض، لكن هؤلاء الذين بقوا يعيشون حسب التقاليد القبلية ما يزالون بعيدين عن مفهوم الملكية الخاصة (ص 174).

وقد أجرت الدولة في آسيا الصغرى مسحاً عاماً للأرض في الثلث الأول من القرن الثالث عشر، واعتبرت أن كل ما ليس ملكاً خاصاً هو ملك عام (للدولة). يختلف هذا الأمر عما بعد الفتوحات العربية حيث جرى التمييز بين ملكية المسلمين وملكبة السكان المحليين أي بين الأراضي العشرية والأراضي الخراجية. فقد اعتبرت جميع الأراضي ملكاً للدولة، وانطلاقاً من هذا الإطار يمكن إنشاء أو إعادة إنشاء ملكيات خاصة للأفراد أو الجماعات (ص 175) وفي ذلك انقطاع عما سبق. لكن ذلك لا يعني أنه لم تكن هناك ملكيات خاصة، بل كانت تقتطع بشكل أو بآخر من الملك العام (ص 177). وقد كانت الأوقاف تنشأ من الأملاك الخاصة أو من أراضي الدولة أحياناً (ص 178) لصالح المساجد أو المدارس، الخ...

يشير الكاتب مرة أخرى إلى ضرورة عدم الخلط بين الإقطاع السلجوقي والفيودالية الأوروبية. وعلى كل حال، يختلط في كلمة «إقطاع» عند سلاجقة آسيا الصغرى معنيا الملكية شبه الخاصة للأرض، من ناحية، والحق بجباية ضرائب الأرض، من ناحية أخرى. وإدارة جباية الأرض، على كل حال، تضع صاحبها في موقع يشبه موقع الدولة من الأرض (ص 180). ولم يكن للإقطاع نفس الأهمية العسكرية كما في البلدان الإسلامية المجاورة.

والاختلاف هو أن غلبة أراضي الدولة كميّاً أدت إلى أن يتعلق الإقطاع بأراضي الدولة لا بحقوق مالية على الأراضي المملوكة ملكاً خاصاً. وكان السلاجقة يعلمون أن الإقطاع لا يعطي حق الملكية بل مردود الأرض فقط، بما يشبه الربيع والضريبة في آن معاً. وكان الإقطاع مؤقتاً، وربما ارتبط بتأدية واجب الوظيفة أو غيرها ولم يكن وراثياً، وكان يمكن للدولة استعادته كاملاً أو استعادة بعضه؛ ولم يكن للمقطع الحق بتعديل شروط الإقطاع. وكان ذلك يشبه الإقطاع في مصر المملوكية حيث كانت الدولة المركزية قوية؛ وكذلك إقطاع الدولة العربية بعد الفتوحات (ص 181). وقد بلغت موازنة الدولة في بداية القرن الثالث عشر خمسة عشر مليون دينار، وتراجعت في مرحلة الانهيار إلى 3,3 مليون دينار، في حين كانت موازنة الدولة في مصر حوالى 4 مليون دينار (ص 188).

وقد انتعشت الحياة المدنية في آسيا الصغرى في القرن الثالث عشر (ص 189). ولم تشهد مدنها فصلاً بين الطوائف. ولم يكن في ديار الإسلام ولا في الإمبراطورية البيزنطية استقلال ذاتي للمدن، لكن هذا لا يعني أنها كانت دون حيوية أو تنظيم. لقد كانت المدينة مركز كل إدارة وثقافة، وكان التركمان خارج المجتمع والثقافة، أو كانت لهم ثقافة ومجتمع خاصان. وكان الحاكم يسكن المدينة مع العسكر، وكان لكل مدينة قاض ومحتسب يخضع له (ص 191). وكان تعبیر اكديش يعني الإنسان المولود من أبوين ذوي اثنيتين مختلفتين. وكان الأكاديش، ذوي الأصول المختلطة، في عداد الأرستقراطية المدنية، تحت أمرة أكديشباشي أو أمير أكاديش (ص 192). وقد استخدمهم السلاطين للسيطرة على الجماهير المحلية. وبعد بضعة أجيال حل «الآخوان» (جمع «آخي») مكانهم. وكانت للمهن تنظيماتها التي كانت تخضع للدولة (ص 193)، بعكس النقابات في الغرب التي كانت مستقلة. وكان المحتسب يشرف على النقابات ويعاونه عرفاء وأمناء ورؤساء. ومع التطور وضعف الدولة، صار للنقابات دور شبه مستقل (ص 194). وكانت تقاليدھا، على العموم إيرانية - بيزنطية. وكان لكل حرفة سوق خاص بها. وكان للفتوة والعيارين دور هام في المدن. وكانت تنظيمات الفتوة جماعات مستقلة، غير



حرفية، اجتماعية لا دينية، ضد السلطات. وكانت قوتها تزداد مع ضعف الدولة المركزية (ص 195). ولم تَحُلْ مدينة عراقية أو إيرانية من الفتوة. وقد شجعها الخليفة الناصر واستخدمها في بغداد. وأطلق عليها الترك في إيران والأناضول اسم الأخوة (ص 196). وقد استمالت الصوفية المدن الإسلامية منذ القرن الحادي عشر ونظمت نفسها في تنظيمات أخوية. وتبنت الفتوة بعض أساليب الصوفية، كما تبنت الصوفية بعض أساليب الفتوة، رغم أنهما لم يكونا في البداية شيئاً واحداً. وهناك أيضاً علاقة بين تنظيمات الحرف (الأصناف) وتنظيمات الفتوة. وكان كل منهما يضم أحياناً نفس الأعضاء رغم كونها منفصلة عن بعضها، علماً بأن الاندماج حصل في أيام العثمانيين (ص 199). وقد بقي الرق في ديار الإسلام رقاً مدينيّاً منزليّاً ولم ينتشر في الزراعة، ولعب دوراً في الحرف المدنية (ص 200). وكانت المدينة السلجوقية الكبرى قونية، العاصمة، ثم سيواس (ص 201).

وكان غير المسلمين ما زالوا هم الأكثرية. وبالرغم من النهب الذي ارتكبه الترك الفاتحون لم يكن السكان المحليون معادين لهم بل اعتبروا وجودهم عقوبةً لبيزنطة (ص 202). وكان التسامح الديني أكثر مما في بلاد الإسلام الأخرى. وما استخدم الحكام الترك فكرة الحرب المقدسة (الجهاد) إلا نادراً (ص 201) وقد كان المسيحيون يفضلون السلاجقة على البيزنطيين (ص 204) ويعتبرون أن حياتهم تحسنت تحت حكمهم (ص 205). وقد كانت العلاقة بين سلاجقة الروم والإغريق في الأناضول أفضل من علاقة أي منهما بأبناء دينه في البلدان المجاورة (ص 211).

أما فيما يتعلق بالمؤسسات السياسية فهناك ضرورة لدراسة النظام الأناضولي بحد ذاته دون فرضيات مسبقة حول التشابه بينه وبين المؤسسات البيزنطية أو العثمانية، فهذا النظام قد تغير حسب مراحل تطوره، إذ لم يكن في البداية كما في مراحل الاستقرار اللاحقة (ص 217). إن التمييز بين السلطان والخليفة ليس كما بين الإمبراطور والبابا في أوروبا القروسطية، إذ لم يكن بينهما تقسيم بين السلطة الزمنية والسلطة الدينية (ص 218) ربما لم

يتلق سلاطين السلاجقة الأوائل في الأناضول الشرعية من الخليفة، لكن هذا ربما كان ما حدث في المراحل اللاحقة، وقد سمي قلج أرسلان نفسه «سلطان العرب والعجم» (والعجم هنا تستخدم بمعنى الترك). وإذا كان بعض السلاجقة استخدم تعبير الجهاد إلا أنهم لم يستعملوا تعبير «الغازي» الذي استخدمه الدانشمندیون وغيرهم من أمراء الأناضول غير السلاجقة (ص 219).

وقد استخدم السلاطين آلات الشرف مثل العرش والتاج والخاتم والمظلة السوداء (اللون العباسي) وقصور الترف، والخيم الواسعة؛ واستمتعوا بالنبيذ والحريم والصيد. واحتكروا سك العملة (ص 220). واستخدم السلاطين الصغار الأتابكة، لكن هؤلاء لم يكن لديهم الدور الذي كان لهم عند السلاجقة الآخرين. وكان للسلطان نائب سلطان وبيرفان (لرسائل السلطان الخاصة) وحاشية من أصحاب المناصب ذوي الألقاب الفارسية مثل أمير الجاندار (الحرس)، وأمير السلاح، وأمير الشيكار (الصيد)، وأمير آخور (الخيول)، والاستدار (مشرف القصر)، أمير مجلس (للاستقبالات)، والشنجير (الطعام)، والشرابار (حامل الكؤوس) والحاجب (ص 223).

كانت الدول الإسلامية في الشرق تميز بين أهل السيف وأهل القلم، تمييزاً حاداً. وكان أهل السيف من الأتراك والأكراد، أما أهل القلم (الإداريون) فكانوا من السكان المحليين، وكان الانتقال من فئة إلى أخرى شبه مستحيل. أما الفئة الثالثة من القضاة والفقهاء فقد كان الانتقال منها إلى أهل القلم، أو العكس، ممكناً وإن كان صعباً. أما في آسيا الصغرى فما كان بإمكان المحليين أن يعملوا كإداريين بسبب جهلهم اللغتين العربية والفارسية؛ فكان معظم أهل القلم من الإيرانيين. وكان أهل السيف من الترك أو من العبيد الأجانب المتركين (ص 224). وكان على رأس الإدارة المدنية وزير يضاف إليه المستوفي للتدقيق ولمساعدة الوزير (ص 225). وكان هناك أيضاً عارض الجيش، وصاحب البريد، والدواوين، خاصة ديوان الإنشاء (ص 226). وكانت الوثائق الرسمية تختتم بالطغراء (ص 227).

وكان القضاء يشبه البلدان الإسلامية الأخرى، فالقضاة للأمور الشرعية،

والأمير داد للمظالم الإدارية. وكان هناك منصب البيلاييك الذي ما زال صعب التحديد (ص 228). وكانت الدولة تعين القاضي لكن وظيفته خارج إدارة الدولة (ص 229). وكانت موارد القضاة مستقلة. وهم الذين أشرفوا على الأوقاف. ولم يتخذ المفتي بعد دوراً هاماً.

تألف الجيش في البداية من التركمان فقط، أبعدها استخدم العبيد، ثم المرتزقة، وهؤلاء كانوا من الأجانب (ص 230). واقتصر دور الكوشان (ذوي الأصول المختلطة) على الميليشيات المحلية وحفظ الأمن، ولم يخدموا في الجيش (ص 231). والغريب أن قادة المرتزقة كانوا من الفرنجة، وذلك عند السلاجقة كما عند البيزنطيين (ص 232).

وهناك انتشار واسع للرأي القائل أن إدارة الأقاليم السلجوقية كانت إقطاعية بالمعنى نفسه الذي استخدم لوصف الفيوالية في أوروبا القروسطية. وقد رأينا أن الإقطاع والفيوالية يختلفان جذرياً، وأن الفيوالية تحدث فقط عند انحلال النظام الإقطاعي، أي انحلال سيطرة الدولة المركزية. وهناك ميل لا يقتصر على الماركسيين، بل يشمل سواهم، لوصف كل مجتمع بين مرحلة العبودية والرأسمالية الحديثة بالفيوالية (ص 234). فهؤلاء لا يدركون مسألة تعدد البنى الفوقية لبنية تحتية واحدة، وبالتالي تكون العلاقة بين الدولة وسادة الأرض علاقة فيوالية عندما تفوض الدولة سلطتها لهؤلاء، وتكون إقطاعية عندما تكون الدولة مركزية. ومن الضروري التمييز بين دولة قادرة على الاحتفاظ بسلطتها وأخرى غير قادرة على ذلك.

يضاف إلى ذلك الخطأ المنهجي الذي يرتكبه الذين يعالجون الدولة السلجوقية والدولة المغولية في إطار مرجعي واحد فيصلون إلى استنتاجات خاطئة، علماً بأن الدولة المغولية نفسها ليست فيوالية. ومن الضروري تفادي الخلط في المصطلحات ومعالجة تاريخ آسيا الصغرى مرحلة مرحلة. إن الأمير الذي تستعاد منه الأرض ليس سيداً فيوالياً (ص 235).

يميز الكاتب بين أربعة مراحل في تاريخ الدولة السلجوقية. ففي

المرحلة الأولى، كان زعماء القبائل يعترفون بتبعيةهم للسلطان؛ وفي هذا النظام القبلي كانت السلطة تفرض لا على أقاليم جغرافية بل على مجموعات بشرية. وفي المرحلة الثانية بقيت فكرة الاستقلالية عن السلطان مع وجوب الخضوع له جزئياً؛ وتدعم هذا الاتجاه بمبدأ تقسيم الدولة بين ورثة السلطان مما أضعف السلطان أمام الزعماء القبليين (ص 236) رغم أن الإمارة حصرت بأعضاء أسرة السلطان ولم يسمح لغير الأتابكة بها. وفي المرحلة الثالثة صار الحكام والزعماء المحليون يعتمدون على السلطان ويخضعون لسلطة الدولة؛ وفي القرن الثالث عشر منح الإقطاعات وحل مكان المقطعين موظفون أو عسكر يمكن إزاحتهم في أي وقت (ص 237). لقد كان ممكناً الوصول للإمارة عن طريق الإقطاع الذي يعطي حقاً وراثياً بحيازة الأرض، أو عن طريق تنازل محدد بشروط من السلطة في أرض ما بدل الراتب الدوري، أو عن طريق انتداب السلطة لأحد الأعيان، وهذه الأساليب الثلاثة ليست فيودالية بأي شكل من الأشكال (ص 238) وفي المرحلة الرابعة انهار سلطان السلاجقة وتقاسم الوزراء والأعيان الأرض (ص 246). وما يمكن استنتاجه هو أن السلاجقة اعتمدوا على حكام محليين يمكن عزلهم في أي وقت، فهذا النظام الإقطاعي ليس فيودالياً، بل هو نقيض الفيودالية (ص 245). فحتى التركمان، الذين كانوا يشكلون حالة خاصة، ما استطاعوا الخروج على سيطرة السلطان (ص 247) ولم يكن هناك إقليم واحد، حتى في المناطق التركمانية، خارج سلطة الدولة.

وعلى الصعيد الديني لم يهتم سلاجقة الروم بالانتماء السني كما كان يحرض السلاجقة العظام في العراق وإيران، وكانت التأثيرات السنية والشيعية متساوية الحجم (ص 248). لكن الأسباب السياسية جعلت سلاجقة الروم يتبنون الخط السلجوقي التقليدي في تبني الاتجاه السني (ص 249). وحتى القرن الثالث عشر كانت المدارس قليلة، وكان وجود العلماء والمثقفين نادراً، فكانوا يستوردون الفقهاء الأحناف من إيران (ص 250). وكان التأثير الإيراني قوياً (ص 252). فكانت اللغة الفارسية ذات انتشار واسع (ص 254). وكان للصوفية انتشار واسع (ص 255). وكان التركيب الثقافي تركياً - فارسياً لا

تركياً - عربياً (ص 257). وكانت التأثيرات السنية الشيعية مختلطة على تقاليد تركية قديمة (ص 259). ولم يكن في الأناضول حضارة إسلامية بل السلاجقة، فكان طبيعياً أن التأثير الفني للنماذج الإيرانية قوياً (ص 261).

### المرحلة المغولية

بعد معركة كوس ذاغ التي خسرها السلاجقة عام 1243 تفاوض وزير السلطان كيخسرو، من دون علم هذا الأخير، مع المغول وتوصل إلى عقد سلام معهم يعلن على أساسه سلطان السلاجقة ولاءه للمغول لقاء مبلغ من الفضة والذهب يدفعه لهم سنوياً (ص 269). وانتهاز التركمان الفرصة وكثرت القلاقل التي أثاروها، وربما كانت هناك علاقة بالعصيان الذي أثاره من قبل بابا إسحق (ص 270). واعتمد المغول على الأقليات غير الإسلامية، وكان ملك الأرمن حليفهم. وفي عام 1245 مات كيخسرو مخلفاً ثلاثة أطفال، مما أثار مشكلة توارث عرش السلطنة. وما زاد صعوبة الأمر أن المغول فرضوا على السلطان السلجوقي تخفيض جيشه (ص 271). وتفاقت سلطة الأمراء وهيمن الأتابك قراتاي، ذو الأصل الإغريقي والذي كان تقياً مؤمناً (ص 272). ولم تعد الرواتب تعطى نقداً بل أقطعت الأرض مكانها، وازداد تنافس الأمراء على تقسيم أراضي الدولة فيما بينهم. واستمر الأمراء والموظفون الكبار في التآمر مع المغول. وفي نفس الوقت أرسلت بعثة إلى الخليفة في بغداد. وحتى هذا الوقت، أي عام 1251، بقي اسم الخليفة وحده يظهر على النقود، دون اسم السلطان أو الحاكم المغولي (ص 273). وأرسل الإخوة المتنافسون على السلطنة أصغرهم سناً كرهينة لدى المغول. وكان هناك اتجاهاً أحدهما يدعو للاستسلام للمغول والثاني يدعو إلى العمل لإنقاذ إمبراطورية السلاجقة. وازدادت المنافسة على العرش وهرب أحد المتنافسين، ركن الدين، معلناً نفسه سلطاناً، ثم سقط بيد أخيه، واعتقل قيد إقامة جبرية (ص 274). وفي عام 1256 عين الخان الأكبر أخاه هولاقو لاستكمال غزو الغرب ولحكم إيران، بما في ذلك سلاجقة الروم، فأرسل هذا بايجو مع جماعته وقطعانه للرعي في الأناضول متجاهلاً التنازلات التي كانت قد أعطيت

سابقاً للسلاجقة (ص 275). واجتمع الفريق المعادي للمغول في قونية، وكان يتألف من المسلمين الداعين للجهاد ومن حرس السلطان الخاص (وهم عبيد وبعض الإغريق، وكان في عدادهم ميشال باليولوجوس الذي سوف يصبح إمبراطور بيزنطة. وكان ملك الأرمن متحالفاً مع المغول. وانهزم هؤلاء أمام بايجو والمغول، وقتل الوزير، وهرب السلطان عز الدين لاجئاً للبيزنطيين. وأعلن ركن الدين سلطاناً وتم تعيين معين الدين أمير حاجب وبيرقان في الوقت نفسه، وكانت سياسته الانحياز للمغول من أجل الحفاظ على الدولة السلجوقية (ص 276) وفي عام 1258 انضم بايجو إلى هولاكو لحصار بغداد وتدميرها، وقتل أصغر الإخوة دون معرفة السبب، وازدادت قلاقل التركمان، فتعاون السلاجقة والمغول على قمعها (ص 277). وقسمت دولة سلاجقة الروم بين قسم شرقي لركن الدين وقسم غربي لعز الدين. وشارك الأخوان في الحملة المغولية على سوريا، ثم أجبر هولاكو عز الدين على تسليم السلطنة لركن الدين (ص 278). وفي عام 1260 كان أول نصر على المغول في عين جالوت، وذلك على يد مماليك مصر، ودخل ركن الدين قونية، وهرب عز الدين إلى القسطنطينية التي كان ميشال باليولوجوس قد استعادها. وخاب أمل عز الدين إذ كانت سياسة القسطنطينية قد تحولت للتحالف مع مغول إيران ضد مغول روسيا، وسجن ثم حرره مغول روسيا وعاش في القرم حتى 1280 (ص 279).

ومنذ ذلك الوقت حتى عام 1277 كان معين الدين هو الشخص الأقوى، وقد استطاع تحقيق نوع من الاستقرار بإشراف ورضى المغول، لكن المرحلة كانت مرحلة انحطاط بالنسبة للسلاجقة (ص 280). فقد استطاع ركن الدين احتلال قونية لكنه لم يوحد كل مناطق السلاجقة الروم، إذ بقي أتباع أخيه عز الدين وعدد من مناطق التركمان خارج سلطته. وظهرت إمارات تركمانية جديدة خاصة تلك التي أسسها قرمان الذي كان على الأرجح خطاباً من قبل (ويقول البعض أنه كان صوفياً من أذربيجان أو قاطع طريق)؛ وقد بقيت هذه الإمارة مائتي عام (ص 281). كانت الروح العدوانية عند التركمان تستدعي دائماً تدخل المغول، خاصة وأن بعض التركمان كان يتعاون مع مماليك

مصر (ص 282). وقد تموضعت العساكر المغولية في جميع المحطات الأساسية في آسيا الصغرى. وكان هؤلاء يعيشون على حساب المنطقة التي يتموضعون فيها ويقاتلون ضد التركمان وعلى أهبة الاستعداد دائماً للتدخل على الحدود مع بلاد الشام. وتمادى معين الدين وأولاده والأمراء في تقاسم أراضي الدولة السلجوقية بحجة تخفيض مصاريف الإدارة (ص 283). وعندما اختلف ركن الدين مع معين الدين ثم خنقه في 1265 في إحدى الموائد واختير ابنه كيخسرو مكانه وكان طفلاً عمره سنتان. وسعى المغول لتدعيم مواقعهم لمواجهة مغول روسيا (القطيع الذهبي) والمماليك والتركمان المحليين بتحالف مع الأرمن (ص 284). لكن بيبرس القائد المملوكي انتصر عليهم عام 1277 (ص 288) في معركة في غرب الأناضول، ونصب نفسه على عرش السلاجقة ثم انسحب عندما رأى التركمان لا ينتفضون ضد المغول. لكن التركمان ثاروا بعد انسحابه وتأخر عز الدين في القدوم من القرم فنصبوا أحد الزاعمين بأنه واحد من أولاده (ص 289). وفي العام نفسه، 1277، قتل معين الدين، وكان ذلك بمثابة نهاية جيل من الرجال. ومات بيبرس في العام نفسه فأعاد المغول بسط سيطرتهم (ص 291). فعادت الحالة ظاهرياً إلى ما كانت عليه، لكن المحمية المغولية تحولت إلى الخضوع لحكمهم المباشر (ص 292).

فرض المغول الحكم المباشر في الأناضول عام 1278. وعاد التهديد المغولي في أيام قلاوون الذي احتل روم قلعة على الفرات بمساعدة القرمانيين (ص 293). ورد حملة المغول، عام 1281، على بلاد الشام بقيادة الایلخان أحمد الذي لم يكن شعبياً لدى المغول بسبب إسلامه قبل الأوان. وفشلت محاولات عقد السلم مع المماليك الذين وصلوا إلى ملطية عام 1282. ومات عز الدين في القرم، فأعلن ابنه غياث الدين مسعود نفسه سلطاناً وهو ما يزال في القسطنطينية. لكن المغول أبقوا على السلطنة بيد كيخسرو وأعطوا مسعود الحق بالسلطة على بلاد القرمانيين. وواجه الایلخان أحمد عصيان أخيه أرغون في خراسان وأخيه كانعريتاي في آسيا الصغرى (ص 294). وفي 1284 نصب مسعود سلطان وقتل كيخسرو. ومرة أخرى قسمت

امبراطورية سلاجقة إلى قسمين كما في أيام ركن الدين وعز الدين، فأعطي الشرق لمسعود والغرب لأبناء كيخسرو. وفهم هؤلاء أن سلطتهم لا معنى لها دون التفاهم مع أمراء التركمان فأغدقوا الألقاب عليهم، ثم جرى عزل أبناء كيخسرو، إلا أن مسعوداً لم يستطع بسط سيطرته دون حملة مغولية بقيادة كايخاتوا في 1286 (ص 295)؛ لكن التركمان كانوا يعودون إلى سابق عهدهم بعد انسحاب المغول (ص 296). وتفاقمت الخلافات حول منصب الوزارة السلجوقية. ولجأ المغول إلى وضع الحكم السلجوقي بيد السلطان والوزير (سامغار) مما يدل على أن السلطان لم يعد موجوداً سوى كموظف لدى الایلخانيين الذين استخدموه في موضع فوق حفنة الأرستقراطية التي احتكرت السلطة منذ ثلاثين عاماً. ولم تعد الأناضول موحدة إلا بجهود المغول (ص 297). ومع كل أزمة تنشأ بين المغول أنفسهم بسبب الخلاف على وراثة العرش كان أعداؤهم ينتهزون الفرصة، فيشير التركمان القلائل فتتكرر حملات المغول لزرع الرعب في القلوب (ص 298). لكن التركمان لم يدمروا. وتزايد الانحلال بفضل سياسة المغول، أولجايتو، وبعدها بايدو الذي خلعه، وبعدها غازان الذي خلع هذا الأخير، إذ كانت هذه السياسة تقضي بوضع كل منصب بيد شخصين يراقب كل منهما الآخر. وتنازلت المناحرات والمؤامرات والرشوات للمغول، إلى أن انهارت وحدة الأناضول السياسية (ص 299). وساهمت في ذلك ثورات الأمراء المغول أنفسهم ضد الحكم المركزي. لكن تحرر الأمراء لم يتم إلا بعد سقوط امبراطورية الایلخانيين. وبعد أن نفى مسعود لمساعدته أحد الثائرين عاد إلى الحكم بعد أن مات غريمه. وكان كل حاكم جديد يقتل المواليين لسلفه. وعندما عاد مسعود سلطاناً عام 1303 لم يكن له مورد يكفيه. وعندما مات اختفت السلطنة السلجوقية دون ذكر لها في كتب التاريخ المعاصرة (ص 301). والمهم أن غضب المغول لم يؤد إلى اختفاء الإمارات التركمانية، بل العكس هو الذي حصل (ص 303). ومن جملتها إمارات قرمان، منتشا، أيدين، سارافون، كارازي وعثمان (ص 308). وقد أدى دخول المغول إلى تجمع التركمان على الحدود المسيحية. فالمغول حكموا وسط الأناضول حكماً مباشراً، ونشأت تركيا على الأطراف، ومع



سقوط المغول زحفت تركيا من الأطراف إلى الوسط (ص 317).

يترك المؤرخون انطباعاً بأن المحمية المغولية عم فيها الخراب والفوضى الشاملين. ليس هذا الانطباع وهمياً، لكن يجب معرفة الحجم الحقيقي لهذا الأمر. فالحرب لم تكن دائماً ولم تحدث في كل مكان في وقت واحد. لقد تراجعت موارد الدولة السلجوقية. وربما كان الأرجح أن ذلك معناه لا إفقار البلد بل إعادة توزيعها أو انتقالها إلى يد الايلخانيين والأمراء المحليين (ص 317).

لم يؤد مجيء التركمان إلى الإضرار بالزراعة، والمعلوم أن جميع البلدان التي اجتاحتها المغول تراجعت زراعتها بسبب ازدياد البداوة وتحويل الأرض الزراعية إلى مراعى. لقد أظهر المغول، والتركمان الواصلون حديثاً معهم، احتراماً أقل من أسلافهم للعمل البناء وللزراعة، لكن الاستقرار كان يقود تدريجياً إلى الاهتمام بتربية المواشي والزراعة (ص 318).

وعلى صعيد الموارد الأخرى يذكر مؤرخو ورحالة تلك الفترة أخباراً عن استخراج حجر الشب وعن تجارته التي كانت بيد الأجانب، البنادقة والجنوبيين (ص 319). وهناك أخبار أخرى عن صناعة النسيج والسجاد والحرير الأحمر، وعن مناجم الفضة والنحاس. وليس ما يؤكد أنه كان هناك تراجع مأساوي في المرحلة المغولية. لقد كانت التجارة بعيدة المدى بيد الأجانب. وقد أدت القطيعة غير الاعتيادية بين المغول وممالك مصر إلى انقطاع التجارة بينهما. وكان للعلاقة بين مغول روسيا وممالك مصر، الذين كانوا يعتمدون عليهم لاستيراد العبيد، أثر سلبي على تجارة الأناضول. واحتفظت الأناضول بجزء من التجارة الدولية بين أوروبا والشرق البعيد (ص 321) خاصة التي كانت تمر عبر أواسط آسيا، لكن مصر المملوكية كان لها النصيب الأكبر من هذه التجارة. وكانت سيواس مركزاً مهماً لمرور القوافل (ص 322). ويشير ازدياد بناء الخانات في جميع مناطق الأناضول، تقريباً، إلى توسع التجارة. وكان هناك اهتمام ببناء الرباطات المحصنة، والجسور والطرق، لخدمة هذه التجارة (ص 323). وكان التجار يدفعون رسوماً للمرور في هذه المحطة،

وكانت تسمى التمنغه. ومع الاستقرار كان يتزايد عدد التجار الأجانب المقيمين في المرافئ بتشجيع من الحكام (ص 324).

وقد حدثت فوضى نقدية، إذ جرى تخفيض محتوى العملة الفضية، التي كانت الأكثر استعمالاً، وقد حاول المغول استخدام العملة الورقية تشبهاً بأقربائهم الذين كانوا يحكمون الصين آنذاك، لكن الظروف التقنية لم تكن مهيأة لاستخدام واسع في العملة الورقية. ومع مرور الوقت صار لكل من الدويلات والولايات المستقلة عملتها النقدية المستقلة، وما عادت هناك عملة موحدة (ص 325).

وقد احترم المغول جميع الأديان، ولم يسعوا لتغيير حال المسيحيين؛ إذ كانت أحوال هؤلاء (ص 326) جيدة. وما أن حل القرن الخامس عشر حتى بلغ التتريك مدى بعيداً إذ إن الجماعات الإغريقية المعزولة في الأناضول ما عادت تفهم اللغة الإغريقية (ص 327).

وقد حدثت في أيام المحمية ثم في أيام الحكم المغولي المباشر تغييرات عميقة، ومن غير المبرر اعتبار المؤسسات المغولية والسلجوقية كلاً واحداً، كما اعتاد كثير من المؤرخين (ص 328). لقد جرى تقسيم الأراضي بين الوزراء والأمراء والأعيان، وليس سهلاً القول أنها كانت ولايات على الأرض أو تملكاً لها. وعلى المستوى الأدنى جرى انتزاع كثير من أراضي الدولة وتحويلها، جزئياً على الأقل، إلى ملكية خاصة. لكن الأرض التي تحولت إلى ملك خاص كان يمكن استرجاعها للدولة؛ وقد كانت المصادرات للأموال الخاصة كثيرة. وقد سعى الإيلخان غازان ووزيره المؤرخ رشيد الدين إلى إعادة التنظيم واستعادة الأرض المنتزعة بطريقة غير شرعية (ص 329). وكان لتغيير شكل ملكية الأرض أثر ضئيل على وضع الفلاحين المادي والقانوني.

لقد كان هناك، إذن، اتجاهان متناقضان أولهما اختفاء عدد كبير من الإقطاعات لتصير ملكاً خاصاً، وثانيهما منح مزيد من الإقطاعات للعسكر في

وقت صار صعباً دفع رواتبهم نقداً (ص 330). لكن جيش المغول لم يعتمد على الإقطاع بل على الخراج الذي تؤديه الدولة السلجوقية وعلى المطالبات التي ينجح المغول في تحديد قيمتها أو سقفاها. لم يتطور النظام السلجوقي من داخل بل بضغوطات المغول. وقد أخطأ البعض في اعتبارهم لبعض الأمور وكأنها صفات للنظام السلجوقي في حين كانت امتداداً للنظام المغولي الذي تعيش مع النظام السلجوقي (ص 331). ومن المعلوم أنه في عام 1260م قضى ركن الدين وعز الدين والوزير الطغرثاي وقتاً طويلاً مع هولاكو إبان انشغاله في الحملة على سوريا، وحصلوا منه على قروض كبيرة. ولم يكن المغول مهتمين باسترداد القروض نقداً بقدر ما كانوا مهتمين بالمطالبات المترتبة من جراء القروض، فعينوا من يشرف على دولة السلاجقة لضمان دفع هذه المطالبات ولأخذ تنازلات (إقطاعات لمناطق بكاملها). وكان مورداهم الأهم من هذه الإقطاعات بشكل اجارات تلزيم ضرائب (ص 332). وقد أطلق تعبير الجزية على ضريبة الأرض من المزارعين غير المسلمين، وكانت تلك الضريبة الأساسية في أيام المغول، كما من قبل (ص 333). وقد كان مجموع الضرائب حسب حمد الله المستوفي القزويني 3,3 مليون ديناراً ذهبياً، عام 1336 مقابل 15 مليوناً في أيام السلاجقة (ص 334).

إن غزو المغول لآسيا الصغرى لم يؤد إلى تخريب المدن كما حصل في إيران والعراق وآسيا الوسطى. وكانت الصفة المميزة للقرن الرابع عشر ليس اختفاء المدن الكبيرة بل ظهور عدد متزايد من المدن المتوسطة الحجم. وقد حدثت تغيرات داخل المدن إذ لم تعد الشخصيات الكبرى من الحكام بل من الوزراء وكبار الموظفين (ص 335)، إضافة إلى الأعيان في المدن الأصغر حجماً. وازدادت سلطة الفتوة مع ضعف الدولة المركزية؛ ولعب هؤلاء دوراً متزايداً في المنافسات بين شخصيات المدن المتنافسة (ص 336). كما أن العلاقات الداخلية ضمن تنظيمات الفتوة (والإخوان والرنود) كانت حافلة بالخلافات (ص 337). ولم تكن الفتوة موحدة، لا تنظيمياً ولا معنوياً. وكان عداء الفتوة للتركمان مستفحلاً، كذلك عداء حكام المدن للفتوة (ص 337). وكانت علاقات الفتوة بالمهنة وبالصفوية مستمرة (ص 339). ونشأت أساطير

حول الفتوة وشخصياتها. ومع انهيار الدولة المركزية جرى نوع من تقسيم العمل أو السلطة بين الفتوات وأمراء التركمان. وحيث لم يكن هناك أمير، كان زعيم الفتوة هو زعيم المدينة (ص 340). وقد انتمى بعض الأمراء للفتوة، وذلك تشبهاً بالخليفة الناصر. وعلى صعيد الدولة المركزية، صارت السلطة الحقيقية بيد الوزراء، مع تراجع مركز السلطان. وقد تقاسم هؤلاء الأراضي مع سادة الأرض الآخرين (ص 342).

وعلى الصعيد الثقافي كان التأثير الإيراني قوياً (ص 347). ولم تكن الفروق بين السنة والشيعة واضحة (ص 348)، فقد كان وزير المغول نصير الدين الطوسي في موقف وسط بين السنة والشيعة. وكان التأثير العربي قوياً أيضاً (ص 349). وانتشرت الطرق الصوفية، خاصة الطريقة المولدية (ص 351) التي تميزت بنوع خاص من الموسيقى والرقص (ص 352). ولم يتأثر العثمانيون لاحقاً بكون الحاجي بكتاش على المذهب الشيعي (ص 354). وقد جاءت معظم الفرق الصوفية من الشرق، خاصة من أواسط آسيا (القلندرية، الجواننية، الرفاعية، العدوية بين الأكراد) (ص 355). وقد تزايد تدريجياً الوعي المعادي للمغول (ص 356)، وكانت الملاحم وأدب الصوفية أهم منجزات الأتراك في هذه المرحلة التي تميزت بالتجزئة والشرذمة في إمارات متعددة والتي تميزت، في آن معاً، بانتشار استخدام اللغة التركية (ص 357).

يواجه التأريخ لمرحلة انهيار الامبراطورية الايلخانية، حتى دمج آسيا الصغرى في الامبراطورية العثمانية، صعوبة كبرى بسبب نقص المصادر. والأكد أن نواة الامبراطورية العثمانية كانت إمارة تركمانية صغيرة لا تختلف عن الإمارات المحيطة بها إلا في علاقاتها مع دول البلقان والإمبراطورية البيزنطية (ص 360). وإن موزاييك الإمارات في تلك المرحلة لا يغني عن ضرورة دراسة الصورة الشمولية لآسيا الصغرى بمناطقها المختلفة ذات الحدود الملتبسة (ص 361).

أخيراً، ليست آسيا الصغرى وامتداداتها البلقانية هي المنطقة الوحيدة التي كان فيها للترك دور سياسي هام في أواخر القرون الوسطى. ففي مصر وبلاد

الشام كان الحكام ومعظم العسكر من الترك، (كذلك في شمال الهند في أعقاب الغزويين والغوريين)، لكن مصر بقيت مصرية وتكلم العربية. أما في المناطق التي حكمها المغول فقد كان هناك مزيج تركي مغولي وطريقة عيش مشتركة ذات لغات وتقاليد قديمة متشابهة. ولم يكن عدد المغول لا متناهياً، كما لم يستطيعوا الاحتفاظ باحتكار فن القتال، فانساقوا إلى تمثل العناصر الثقافية الأخرى، خاصة التركية (ص 367). وربما كان الفتح المغولي هو ما جعل المناطق المفتوحة تركية لا مغولية. حتى التتر في روسيا وهم من المغول (القطيع الذهبي) يستخدمون اللغة التركية. وفي أواسط آسيا تأكدت الهوية التركية في ظل إمبراطورية المغول وبالانفكاك عنها. وعندما جاء تيمورلنك الذي اعتبر نفسه وريث المغول كان تركي الثقافة والجيش والحاشية (ص 368). إن الإمبراطورية العثمانية هي أهم منجزات الترك في التاريخ، لكنها ليست الوحيدة، وهذا هو رأي الأتراك المحدثين. لذلك تجب دراسة تاريخ السلاجقة، ليس لأن دولتهم كانت تركية تماماً، بل لأن السمة التكوينية السياسية التركية الأساسية هي أن تنشأ بالتكافل والاندماج مع عناصر أخرى، يكون لكل منها دور تلعبه في هذا التكوين. لقد لعب السكان الأصليون في الأناضول دوراً، فقد قامت الدولة على نتاج عملهم والضرائب المجبأة منهم، لكن الحصيلة السياسية والثقافية هي حصيلة اندماج عناصر تركية وإيرانية، لا حصيلة اندماج عناصر تركية بالسكان المحليين. ففوة الدمج الإسلامية أقوى من غيرها من العوامل، مهما كان عدد السكان الأصليين (ص 368). إن الثقافة التي تكونت على مدى القرون هي خليط من عناصر شتى، لكن اللغة التركية كان لها المكان الأول. فهناك شيء ما تركي في الدولة السلجوقية أكثر مما في الدولة العثمانية (ص 370).

